مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001

Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

الإصلاح والتفكير الاقتصادي

الدكتور زياد زنبوعة *

(قبل للنشر في 2001/9/4)

□ الملخّص □

إن هذه الدراسة، تتعرض لموضوع شائك، وفي غاية الأهمية، وهو عملية الإصلاح الاقتصادي، ولكن من زاوية أحد محاوره فقط، وهو إصلاح التفكير الاقتصادي، لعلنا نساهم – ولو بجزء طفيف – في إلقاء الضوء على هذا الجانب من الموضوع الذي لم ينل حقه من الدراسة، بسبب اهتمام باحثي الإصلاح الاقتصادي بالجانب المادي المباشر فقط دون الاهتمام – بالشكل الكافي على أقل تقدير – بالجانب المعنوي، والفكري للإصلاح الاقتصادي.

من هنا كان طرحنا، ومحاولة الإجابة على السؤال الكبير التالي: هل يمكن القيام بإصلاح اقتصادي دون إصلاح التفكير الاقتصادي؟ وما هي منعكسات إصلاح التفكير الاقتصادي، أو عدمه على عملية الإصلاح الاقتصادي، والتنمية المستدامة.

*مدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001

Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

Economical Bethinking and Reformation

Dr. Ziad Zanboua*

(Accepted 4/9/2001)

□ ABSTRACT □

In this study we are discussing very important and thorny object. Its process of economical reformation, only from nook of one of its axes, is the economical bethinking reformation. We hope that to drop the light on this side of object, which not discussed enough. Because the economists are interested only with direct material side, without interested enough in moral and ideal sides.

From here, we are trying to answer on following important questions: Are possible to perform economical reform before or without economical bethinking reformation? And what are the reflections of reform or not reform of economical bethinking on process of economical reformation and long development.

*** Lecturer at Department of Economics and planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia Syria.**

المقدّمة:

لقد أصبح موضوع الإصلاح الاقتصادي الشغل الشاغل للاقتصاديين، والإداريين، والسياسيين وغيرهم، نظراً لأنه – بكل مسبباته، وما يمكن أن يتمخض عنه – يرتبط مباشرة بحياة كل فئات المجتمع. وبالتالي لابد من إيلاء عملية الإصلاح الاقتصادي أهمية كبيرة في الدراسة، والتقصي عن كل أركانها، وخاصة الركن الأساسي في هذه العملية وهو – برأينا – يكمن في إصلاح التفكير الاقتصادي.

إن إصلاح التفكير الاقتصادي ضرورة حتمية، تفرضها الظروف الاقتصادية المتغيرة بشكل دائم، ولذلك فإن هذا التفكير يجب أن يتمتع بالمرونة الكافية، لأنه يرتبط بهذه الظروف بعلاقة تغلب عليها أحياناً صفة السبب، وأحياناً أخرى صفة النتيجة، عندما تفرض مثل هذه الظروف نفسها بقوة كمرحلة، أو ظرف لا يمكن تجنبه. لذلك إن التفكير الاقتصادي لدينا يحتاج بحق إلى إصلاح جذري، لتخليصه من كل رواسب، ومخلفات عصر الانحطاط الفكري، والاقتصادي من جهة وأقلمته – بشكل أو بآخر – مع المتغيرات المحلية، والدولية المعاصرة، ليس من حيث التسليم بها على علاتها، وإنما ليصبح فاعلاً، يؤثر بشكل إيجابي في مجريات الأحداث الاقتصادية. فإما أن تؤثر في الآخرين، أو ستبقى تحت تأثيرهم ورحمتهم.

وهنا لابد من طرح التساؤلات التالية:

ما هي متطلبات الإصلاح الاقتصادي؟

هل يمكن القيام بإصلاح اقتصادي دون إصلاح التفكير الاقتصادي؟

وما هي معوقات بناء تفكير اقتصادي جديد لدى الاقتصاديين، والقادة السياسيين، والمخططين، وكل العاملين؟ وكيف يمكن تأسيس مثل هذا التفكير الجديد؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه النقلة النوعية للتفكير الاقتصادي في عملية الإصلاح الاقتصادي، وتسريع النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المستدامة.

هذه أسئلة كبيرة وجوهرية، حاولنا قدر الإمكان التعرض والإجابة على بعض جوانبها، معترفين بضرورة إيلاء الموضوع دراسات لاحقة أوسع.

ماهية التفكير، والإصلاح الاقتصادي:

إن التفكير الاقتصادي هو عملية انعكاس العلاقات الاقتصادية في وعي الإنسان، وتشبع المعارف الاقتصادية، وسبغها على الأعمال الاقتصادية، والإدارية الواعية، والمخططة. [1]

إذاً نستطيع أن نقول إن التفكير الاقتصادي، كعنصر أساسي من الثقافة العامة للفرد، والمجتمع من ناحية أولى وكانعكاس مباشر للمعارف، والخبرات الاقتصادية من ناحية ثانية، يحدد أساليب وأهداف التصرف الاقتصادي.

ويُعرَّف الإصلاح الاقتصادي بأنه ((عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية، تستدعي فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، وإعادة صياغتها من جديد، بحيث يؤدي ذلك إلى ظهور أفكار، وقيم، وعلاقات اقتصادية واجتماعية جديدة تؤدي إلى التحسن الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني)) [2]

---

[1] Бляхман Л.С.: Перестройка экономического мышления, Политиздат, М. 1990, p.12.

[2] د. علي كنعان: الإصلاح الاقتصادي في سورية، ندوة سيما الاقتصادية الثالثة، دمشق26–28 أيار 2001، ص6.

وإذا أردنا أن نضع تعريفاً آخر للإصلاح الاقتصادي فإننا نقول: إن الإصلاح الاقتصادي هو عملية تغيير، وتحديث شاملة، يجب أن تطال كل النشاطات الاقتصادية الإنتاجية، والخدمية، الاستثمارية، والاستهلاكية، الإدارية والتسويقية الداخلية والخارجية، ولكل القطاعات الاقتصادية بشكل متوازٍ، وخاصة تلك القطاعات الرائدة التي يمكن أن تشكل محرض أو دافع على التطوير والتغيير الاقتصادي والاجتماعي.

إن مثل هذا الإصلاح الاقتصادي الشامل، يمكن أن يأخذ أحد منحيين: إما إلغاء أسلوب الإنتاج السائد من خلال التغيير الجذري لعلاقات الإنتاج، وهذا يتطلب وقتاً ليس بالقصير، أو تطعيم أسلوب الإنتاج السائد، واتباع أسلوب التدرج في التغيير، والتعديل بالاستفادة من خبرات، وتجارب مجتمعات مرت بظروف مشابهة أو قريبة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجتمع، وكل مرحلة زمنية.

متطلبات الإصلاح الاقتصادي:

إن الإصلاحات الاقتصادية الجارية حالياً في القطر، تملك أهمية بالغة، نظراً لأنها وليدة ظروف مرحلة زمنية حرجة تتسم بالتعقيد البالغ بسبب الحاجة الماسة للعمل على جبهتين في نفس الوقت: في داخل البلاد، وخارجها. [1]

ففي الداخل لا بد من انطلاق الإصلاح، والتطوير على أكثر من محور، إن لم يكن على كل محاور النشاط الاقتصادي والإداري للدولة بمؤسساتها الخاصة والعامة [2] وفي كافة قطاعات الاقتصاد الوطني: الزراعة، الصناعة، التجارة السياحة، المال والبنوك والتأمين، والأسواق المالية....

أما على الصعيد الخارجي، فإننا نواجَه بمتطلبات ليست أقل إلحاحاً نذكر منها:

1) متطلبات المناطق الحرة مع العديد من الدول العربية والتحرير الجمركي.
2) متطلبات السوق العربية المشتركة.
3) متطلبات الوحدة الاقتصادية العربية.
4) متطلبات الشراكة السورية الأوروبية.
5) متطلبات الشراكة العربية الأوروبية.
6) متطلبات التجارة الدولية والعولمة. [3]

إن هذه المتطلبات، تشكل الظروف الدولية المعاصرة، والتي لا يمكن للاقتصاد السوري أن يكون بمنأى عنها شاء أم أبى، ولذلك لابد من أن تتوافق عملية الإصلاح الاقتصادي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي تجري في القطر ببطء وروية إذ ((أن اتفاقية التجارة الدولية، سوف تطبق في عام 2005، ومنطقة التجارة الحرة العربية، سوف تنتهي في عام 2008، واتفاقات الشراكة مع أوروبا تطبق في عام 2010)).[4]

---

[1] د. زياد زنبوعة: إصلاح التفكير الاقتصادي أولاً، جريدة الوحدة، اللاذقية،العدد 4920، 10-5-2001، ص. 3.

4 ناهيك عن أهمية العمل في نفس الوقت على المحاور الاجتماعية والسياسية.

5 د. منير الحمش: الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار مشرق مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، دمشق، 1997 ، ص 191.

6 د. علي كنعان: الإقليمية الجديدة والمفتوحة (المتوسطية والأوسطية)، الندوة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، دمشق 5-7 أيار 2001، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة دمشق، ص 16-20.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية الإصلاح الاقتصادي، تتطلب العمل، وبشكل متوازٍ – بحدود معينة – على كافة الصعد وليس فقط الصعيد الاقتصادي، مع إيلاء الجانب الاقتصادي الأهمية المحورية. إن مثل هذه الشمولية ضرورة حتمية لنجاح هذه العملية. ويمكن لنا أن نحدد أهم المحاور التي يجب العمل عليها باعتبارها تمثل في نفس الوقت متطلبات وجوهر عملية الإصلاح الاقتصادي:

1) إصلاح التفكير الاقتصادي.
2) الإصلاح الإداري والقضاء على الفساد الإداري.
3) الإصلاح القضائي والتشريعي.
4) الإصلاح السياسي.
5) إصلاح النظام المالي وأدواته.
6) الإصلاح النقدي والمصرفي.
7) الإصلاح التجاري والجمركي.

ونظراً للأهمية البالغة لكل محور من هذه المحاور، فإننا لن نفيها حقها في الدراسة، فيما لو أردنا التعرض لها في ورقتنا هذه، ولذلك سنكتفي بالحديث عن المحور الأول، والذي نعتقد أنه يمتلك أهمية مميزة لأنه يؤسس لكل ماعداه.

إصلاح التفكير الاقتصادي:

المقصود بعملية إصلاح التفكير الاقتصادي التخلي عن الأفكار، والعادات الاقتصادية القديمة، التي لا تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية المحلية، والدولية المعاصرة من جهة، وتطوير تلك التي يمكن الاستفادة منها في حلتها الجديدة في الظروف الجديدة. ولكن هذه العملية لا تتم ببساطة، إذ يجب أن تتصف بشكل عام، وفي الظروف الراهنة بشكل خاص بعدد من الصفات نذكر أهمها:

1. إن عملية إصلاح التفكير الاقتصادي، تصبح جذرية نظراً لأنها من ناحية أولى، تشترط تغيير النظرة السائدة لمختلف المفاهيم الاقتصادية من جهة أولى، وللمسببات، والنتائج، والعلاقات الاقتصادية من جهة ثانية. ومن ناحية ثانية لأنها تعتبر سبباً ونتيجة للتطور الحضاري بشكل عام، والاقتصادي بشكل خاص.

2. إن هذه العملية تصبح عامة بقدر تحول مناقشة، وبحث القضايا الاقتصادية من المستوى الإداري والمركزي إلى المستوى الشعبي.

3. إن هذه العملية تحمل طابعاً تقدمياً، إذ أن التفكير الجديد ضروري دوماً، وبشكل خاص في المراحل الأولى للتغيير، والإصلاح الاقتصادي.

4. إن هذه العملية، والتي تأخذ على عاتقها إزالة، أو تحرير الأفكار القديمة البالية الراسخة، والعادات تتصف – كما تبين التجارب العملية – بالتعقيد البالغ، والبطء الشديد. وهذا ما يشكل أكبر عائقٍ أمام الإصلاح الاقتصادي.

انطلاقاً من وصفنا لعملية إصلاح التفكير الاقتصادي بالعمومية، والجذرية، والتقدمية، والتعقيد، والبطء، فإننا يمكن أن نستنتج مدى العقبات التي يمكن أن تواجه عملية بمثل هذا الاتساع والشمول، وبالتالي لابد من معرفة الطرق، والأساليب التي يمكن اتباعها في رفع العقبات أمام إصلاح التفكير الاقتصادي للاقتصاديين، والإداريين، والسياسيين، وحتى العمال.

من أجل التغلب على العوائق أمام إصلاح التفكير الاقتصادي، وبالتالي الإصلاح الاقتصادي، لابد من وضع أسس علمية في توجيه تشكل، وتطوير التفكير الاقتصادي الجديد. وهذا ما يمكن أن يتم من خلال: [1]

1) الإقرار بأن التطور سمة حتمية للدول منذ الأزل، وأنه لا يمكن إيقاف هذه المسيرة. وأن التطوير سمة أساسية مميزة للمجتمعات البشرية الأكثر حيوية. وان هناك علاقة طردية، وارتباط قوي بين التطوير وحيوية المجتمع.

2) تعلُّم أن عدم التطوير، لا يعني التوقف، أو الثبات على نفس الحال، وإنما يعني التقهقر، والتخلف.

3) يجب التعود على التفكير، بأن كل فرد مهما صغر موقعه، أو نشاطه في المجتمع، فإنه جزء لا يتجزأ منه يؤثر به كما يتأثر سلباً وإيجاباً، وبالتالي لا يجوز الركون إلى اللامبالاة تجاه المظاهر الشاذة في المجتمع من منطلق أن نقطة الماء، تضيع في مياه البحر، وأن القطرة لا تقاوم التيار العارم، بل على العكس يجب العمل بكل ما أوتي لدعم التغيير، والتطوير الاجتماعي والاقتصادي.

4) الشعور والاقتناع بضرورة القيام، أو المشاركة بعمليات التغيير، أو الإصلاح، والتطوير سعياً لتحقيق المصالح الوطنية، والتي لابد أن تنعكس إيجابياً على المصالح الخاصة سواء بشكل مباشر، أم غير مباشر.

5) عدم إعاقة، ومحاولة إفشال جهود التطوير، والإصلاح سعياً وراء مصالح ذاتية أنانية مادية أو سلطوية أو لمجرد محاربة التجديد والتغيير، والتنعم براحة البال والهدوء، كالماء الراكد الذي يخفي تحته العكر.

6) تعلم أن رأس المال لا يقتصر على العناصر المادية، أو المحسوسة، وإنما يشتمل على عناصر أخرى غير مادية أو غير محسوسة، وهي في غاية الأهمية مثل الوقت، فهدر الوقت يعد من أخطر أنواع الهدر الاقتصادي، لأنه لا يمكن أن يعوَّض، ولا في حال من الأحوال.

7) حان الوقت لكي نعمل بجد دؤوب لوقف النزيف الاقتصادي الأخطر، وهو هجرة نخبة رأس المال البشري من الكفاءات العلمية والخبرات، والتي بفقدانها يخسر الاقتصاد الوطني مرتين على الأقل، مرة حين تحمَّل أعباء إعدادها ومرة أو مرات عندما يخسر الفرصة البديلة في الاستفادة منها في التطوير العلمي والاقتصادي [2]. إن وقف هذا النزيف الخطِر، لا يكون إلا من خلال سن التشريعات، ووضع الأسس الكفيلة بتشجيع البحث العلمي من حيث توفير شرطين، أو ظرفين على الأقل، وفي نفس الوقت معنوياً ومادياً: فمن ناحية أولى يجب توفير المناخ العلمي، والشفافية من حيث تشجيع، ورعاية المفكرين والمبدعين، وإفساح المجال أمامهم في تحقيق الذات للقضاء على أخطر ظاهرة طاردة، أو معطلة لهذه الكفاءات، وهي الاغتراب في الوطن. ومن ناحية ثانية يجب توفير الظروف المادية، وعدم التقتير في التعويض المادي لهذه الشريحة بشكل خاص، لكي يستمروا بعطائهم، ويزيدوا عطاءهم عطاءً. فالمفكر والمبدع مهما تسامى، ومهما تمتع بحب الوطن، فهو أولاً وأخيراً إنسان له متطلبات مادية، ليست أقل من التاجر، أو الحرفي إن لم يكن أكثر.

إن هذه الأسس المعروضة أعلاه لبناء تفكير اقتصادي جديد – من أجل أن تؤتي أكلها في الإصلاح، والتنمية الاقتصادية – لابد من تنشئتها، وتدعيمها باتجاهات ثلاثة معاً:

أولاً: نشر ثقافة الإصلاح من خلال المؤسسات التعليمية، والإعلام، والبرامج التربوية، والتوجيهية على كافة المستويات المهنية، والقيادية، العامة، والخاصة والتي تحث على ضرورة الارتقاء بروح المسؤولية تجاه الوطن.

---

(7) د.زياد زنبوعة: مصدر سبق ذكره.

(8) هذا إذا نظرنا إلى رأس المال البشري من زاوية واحدة فقط كعنصر من عناصر الإنتاج المادية.

ثانياً: الكف عن التباهي، والنظر إلى ما يتم إنجازه، وكأنه صدقة على الوطن، والمواطنين، وإنما هو واجب على كل صغير وكبير، وليس هذا فحسب بل يجب أن ننظر إلى هذا الإنجاز – فيما إذا تحقق – نظرة نسبية تقارنه مع ما تنجزه الشعوب الأخرى المتقدمة طبعاً، وليس المتخلفة – إذ لسنا وحدنا نعمل، والآخرون نائمون إذا لم يكن العكس – وذلك إذا كنا نريد، ونعمل فعلاً على الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، والفكري الذي نعانيه.

ثالثاً: التأكيد على أن المنافع التي تخص الوطن، لا بد أن تنعكس على كل فرد فيه، ولن تُحتكر من قبل فئة، أو سلطة أو قطاع محدد، مع البرهان على ذلك من خلال التوصيف، والاختيار الدقيق للقيادات السياسية، والاقتصادية العليا بشكل خاص.

خاتمة:

إن التفكير الذي يحكم تصرف الإنسان بشكل عام، والتفكير الاقتصادي بشكل خاص، يمكن أن يكون عقبة كأداء أمام التطور التربوي، والاجتماعي، والسياسي، والتجاري، والمالي، والصناعي، أو مسرع للإصلاح الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، وذلك تبعاً لطبيعته الناشطة، والحركية، أو المغلقة، أو المكبوتة داخل كل فرد. [1]

بمعنى أننا ننظر إلى التفكير الاقتصادي للفرد، والمجتمع بحق كصانع حقيقي للتنمية المرغوبة، إذ أنه يعدل من سلوك الشعوب، ويحور مسار كل حضارة حتى في أكثر المجالات مادية:كالاستثمارات، والإنتاج، والتبادل، ومعدلات النمو وأنماط التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

وخير مثال يمكن أن نقدمه حول تأثير التفكير الاقتصادي على النمو، والتنمية الاقتصادية، هو بمقارنة النشاط الاقتصادي لشعوب، أو أفراد بأفكار، وسلوكيات مختلفة: إذ لماذا تستطيع الهند الجنوبية – على سبيل المثال – إطعام 385 شخصاً في الكيلو متر مربع من الأرض المزروعة، في حين أن إفريقيا الاستوائية – التي تسخو عليها الطبيعة بالمطر، والشبيهة بها من حيث مناخها، وطبيعة أراضيها، وتضاريسها – تكاد لا تستطيع إطعام 4 أشخاص في نفس المساحة، بالتأكيد إن البحث عن أسباب هذا الفارق الشاسع، لا يكمن في الأرض، والموارد المادية بل في البشر وتفكيرهم، وسلوكياتهم.

وهنا دعونا نقول مع فرانسوا بيرو، بأن النمو هو ((مزيج من التغيرات الذهنية، والاجتماعية لشعب ما، يجعله قادراً على زيادة إنتاجه الإجمالي الحقيقي تراكمياً، وعلى نحو مستمر)). [2]

من خلال ما ذكرناه، نلاحظ أن إصلاح التفكير الاقتصادي، يمثل بحق حجر الزاوية في عملية الإصلاح الاقتصادي ويجب البدء به دون تردد، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فقد تبين لنا – من خلال العرض السريع لأهم سمات إصلاح التفكير الاقتصادي، وأسس بناء، وتطوير التفكير الجديد – أن التفكير الاقتصادي لدينا، يحتاج بحق إلى إصلاح جذري، وأن هذه السمات، والأسس هي في غاية الأهمية، وبدونها لا يمكن التخلص من الجمود الفكري الذي يعانيه العديد من القياديين، والإداريين، وحتى العمال العاديين، وما لم تتحقق مثل هذه النقلة النوعية في التفكير الاقتصادي – برأينا – لا يمكن حتى مجرد الحديث بثقة عن إمكانية الإصلاح الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية المستدامة، والتي من أولى ركائزها الجهد، والإرادة الواعية، والمخططة لتغيير كل البنى الفكرية، والمادية المعيقة للتطور، والتقدم الاقتصادي.

ونحن إذ نقر بأن تحقيق ذلك – أي إصلاح التفكير الاقتصادي بمثل هذا الشمول – لا يمكن أن يتم في الزمن القصير نظراً لتعلقه بشكل أساسي بنواحي فكرية، وغير مادية من ناحية أولى، ونظراً لأن مسيرة الإصلاح الاقتصادي، قد بدأت

---

(9) آلان بيرفيت، المعجزة في الاقتصاد: ترجمة بسام حجار، دار النهار للنشر، بيروت 1997، ص 269.

(10) المرجع السابق، ص 24.

فعلاً، ولا يمكن تأجيلها من ناحية ثانية، فإن الإصلاح في القطر في المرحلة الراهنة، يجب أن يكون إصلاحين فكري واقتصادي.

المراجع:

.....

1. بيرفيت، آلان، 1997 – **المعجزة في الاقتصاد**، ترجمة بسام حجار، دار النهار للنشر، بيروت.

2. الحمش، منير، 1997 – **الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين**، الطبعة الأولى، دار مشرق مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، دمشق.

3. د. زنبوعة، زياد، 2001 – **إصلاح التفكير الاقتصادي أولاً**، جريدة الوحدة، العدد 4920، 10–05 –2001 اللاذقية.

4 . د. كنعان علي، **الإصلاح الاقتصادي في سورية**، ندوة سيما الاقتصادية الثالثة، دمشق26–28 أيار 2001.

5. د. كنعان علي، **الإقليمية الجديدة والمفتوحة(المتوسطية والأوسطية)**، الندوة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية، دمشق، جامعة دمشق 5–7 أيار 2001.

6. Бляхман, Л.С., 1990 - **Перестройка экономического мышления**, Политиздат, Москва.

6. بلاخمان، ل .س.،1990– إعادة بناء التفكير الاقتصادي،دار المنشورات السياسية، موسكو.